استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014م) *

أ. شرقرق سمير **

* تاريخ التسليم: 2/ 5/ 2014م، تاريخ القبول: 13/ 9/ 2014م.
** أستاذ محاضر/ جامعة 20 اوت 1955/ الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم استراتيجيات التنمية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2014 ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها الرئيسة، من خلال تقسيمها إلى ثلاث مراحل مرتبطة بمعدل النمو الاقتصادي، وارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية.

وقد توصلنا إلى أنه رغم المبالغ الضخمة المرصودة، فإن الاقتصاد الجزائري ما زال يهيمن عليه الريع البترولي، كما أن تنفيذ البرامج الأخيرة لم يرافقها الحرص نفسه فيما يخص تنفيذ مسار الإصلاحات الاقتصادية التي انطلق فيها وسط التسعينات وإكماله، ولم يستفد حتى من الأخطاء السابقة.

لذلك نوصي بوضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف مع التركيز على القطاعات الإنتاجية، وكذلك الاهتمام بالابتكار، والتطوير، والعنصر البشري، مع ضرورة بناء استراتيجيات تنموية ذاتية تتوافق مع الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية التنمية، النمو الاقتصادي، برنامج الإنعاش الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي، الإنفاق العام.

Economic Development Strategy in Algeria: A Critical Study of the Period from 1970 to 2014

Abstract:

The aim of this study is to assess the development strategies applied in Algeria during the period 1970- 2014 and the extent of its success in achieving its key objectives through dividing it into three phases linked to the rate of economic growth and the rising oil prices in the international market.

The study showed that despite the large sums of money allocated, Algerian economy is still dominated by profits from selling petrol. The recent implementation of programs are not successful similar to those reforms launched in the middle of the nineties. This shows that programmers are not benefit from the past mistakes. Therefore we recommend the development of sectorial strategies with clear objectives emphasizing the productive sectors, innovation, and the development of the human element. This leads to build self- development strategies in line with economic, social, religious and cultural conditions.

Keywords: *development strategy, economic growth, economic recovery program , economic reform , public spending.*

مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري –منذ الاستقلال– تحولات وتغيرات مهمة فرضتها الظروف والتحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية على الأصعدة كافة، فقد تبنت الجزائر غداة الاستقلال إستراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة، وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري؛ الذي دخل في أزمة حادة عجلت به إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل عن الاقتصاد الموجه.

وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة، هذه التحولات رُوفقت بخصائص مستديمة بالاقتصاد الجزائري كان لها أثر على تلك الاستراتيجيات.

إلا أن النتائج المحدودة لهذه الإصلاحات التي اقتصرت على تحسين الجوانب النقدية والمالية وإغفال التحديات الحقيقية للنمو، أدت إلى حتمية إصلاحات عميقة تتعلق بمنظومة إدارة الحكم وكفاءة الإدارة، من خلال برامج استثمارية طموحة خاصة في ظل توفر الموارد المالية من خلال التوسع في الإنفاق العام ممثلة في ثلاثة برامج أساسية: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

إن تطبيق الجزائر لعدة استراتيجيات في مجال التنمية الاقتصادية، كانت بهدف الوصول الى أهداف مسطرة، ولكن معيار قبول نجاحها من فشلها يجرنا إلى محاولة تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2014، والوقوف على مدى تحقيقها لأهدافها؛ لذا سنحاول الاجابة عن الاشكال التالي: إلى أي مدى نستطيع القول بان إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر والمطبقة منذ 1970 حققت الأهداف المسطرة لها، وما هي أهم المراحل التي مرت بها؟

الهدف من الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء بالنقد على مسيرة تطور الاقتصاد الجزائري

منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، من خلال تحديد الإطار التأصيلي لأساس اختيار نموذج التنمية في الجزائر، إضافة إلى تحديد أهم المراحل التي مر بها، وأهم سلبياتها، وتبيان أهم الإصلاحات والتدابير التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال.

منهج الدراسة:

في محاولة للإجابة عن الإشكالية فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتبيان أهم استراتيجيات التنمية المنتهجة في الجزائر، وكذلك مختلف الإصلاحات التي اتبعتها الجزائر ودوافعها.

تقسيم الدراسة:

وبقصد الإلمام بالموضوع ارتأينا تقسيمه إلى ما يأتي:

1. الإطار التأصيلي لإستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر.
2. سياسة ومراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر.
3. النتائج والاقتراحات.

1 ـ الإطار التأصيلي لإستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر:

سيطرت على التوجهات الإيديولوجية في الجزائر عند الاستقلال ثلاثة مفاهيم وهي التأميم، التخطيط، التصنيع، فتأميم قطاع المحروقات والبنوك والملكيات التي كانت بأيدي المعمرين جعل من الدولة المحرك الأساس للتنمية، بالاعتماد على التخطيط المركزي كأفضل أداة للتسيير، وعلى التصنيع الثقيل كهدف استراتيجي.

يتفق أغلب الاقتصاديين على أن الأساس النظري لإستراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على الصناعات المصنعة تجد أسسها في نظرية أقطاب النمو، التي تمثل وحدة أو مجموعة من الوحدات الاقتصادية الرائدة، فعلاقة هذه الأقطاب مع الوسط الاجتماعي والاقتصادي ستؤدي إلى نشر النمو الاقتصادي، **وظهرت في تجربة التنمية الاقتصادية الجزائرية ثلاثة أقطاب هي** [1]:

قطب الحديد والصلب (عنابة) ، قطب الميكانيك (قسنطينة) ، قطب البتروكمياء (ارزيو) ، حيث شكلت المحروقات عاملا مساعدا في تنفيذ هذه السياسة باستثمار الحد الأقصى من الموارد النفطية، بالاعتماد على مخططات طموحة منذ 1967 تماشياً مع خصائص هذه السياسة.

هدفت الجزائر وعملت على تحسين مكانتها ضمن التقسيم الدولي للعمل بالاعتماد على إستراتيجية الانكفاء الذاتي للاقتصاد تحت شعار التصنيع، هذه الإستراتيجية يمكن إرجاع فكرتها للتنظير الذي قدمه "سمير أمين" الذي قسم النظام الرأسمالي إلى: مركز، ومحيط، حيث الأول مهيمن والثاني مهيمن عليه، وعليه فالتخلف ليس تأخراً بل هو نتيجة لتوسع النظام الرأسمالي، وحسب هذا الأخير فإن دول المحيط لا يكون تصنيعها ممكنا إلا إذا فكت الارتباط التدريجي مع السوق الرأسمالية العالمية، **وقد طور "سمير أمين" نموذجين متعارضين يتكونان من أربع قطاعات** [2]:

- النموذج المتمركز نحو الخارج: والذي يبنى على تنمية قطاع التصدير وقطاع السلع الكمالية، أين التراكم الرأسمالي (قرارات الاستثمار والإنتاج...) يحدد بشروط السوق الدولية.

- النموذج المتمركز حول الذات: يعتمد على تنمية القطاعين الآخرين، القطاع الذي ينتج وسائل الإنتاج، والقطاع الذي ينتج سلع الاستهلاك الواسع، حيث هنا سيرورة التراكم لا تخضع للتقسيم الدولي للعمل.

لقد شكل اختيار الصناعة الثقيلة رغم أن ربحيتها على المدى المتوسط والقصير تبقى محل ارتياب (إذا أخذنا فوائض القدرات الإنتاجية – البترول والحديد– على مستوى الدول) ورغم تعارضها مع نظرية المزايا النسبية، أي بالرغم من الخسارة المالية، فإن وجود الصناعات الثقيلة، يؤدي إلى خلق تأثيرات وارتباطات بعدية (تأثيرات دفع) تجعلها مربحة على المدى الطويل.

هذه النظرية تتفق مع الطرح الذي قدمه الاقتصادي "DE BERNIS" الذي أسهم نظريا وميدانيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية، حيث يرى أن التخلف هو ظاهرة محددة تاريخيا، أي أنها من إنتاج تاريخ وتوسع النظام الرأسمالي، وأن التخلف هو ظاهرة هيكلية وانسداد للنمو، وليست ظاهرة ظرفية، ومرحلة تأخر.

لذا فهو يرى أنه يجب تفضيل الارتباطات البعدية على القبلية، وأن صناعة السلع الرأسمالية هي التي يجب أن تتطور في البداية لتجنب الانسداد الناجم عن سياسات النمو المنقاد بالصادرات أو سياسات التصنيع المعوض للصادرات، وقد عرف الصناعات المحركة والرائدة بالنسبة للاقتصاد المحيطي كالتالي: «قطاع شامل ينتج وسائل إنتاج، فروع الصناعات الكيميائية الرئيسية، قطاع الطاقة الضروري لاشتغال كامل الاقتصاد»[3].

لكن منذ سنة 2001 شرعت الجزائر في انتهاج سياسة ميزانياتية) مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل

الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014.

لقد اعتمدت الجزائر مخطط إنعاش اقتصادي كان الهدف منه اعتماد مقاربة كينيزية لدعم المؤسسات الجزائرية، وتحفيز الطلب في السوق، واستعادة المؤسسات لنموها للشروع في إحلال الواردات، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق لتحفيز الإنتاج، وتلبية الزيادة في الطلب، ودعم النمو، وامتصاص البطالة. (4)

2 ـ سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر ومراحلها:

عرف الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى الآن مجموعة من المراحل وعدة تطورات أثرت تأثيرا كبيرا على مسيرته التنموية، **ويمكن تقسيم هذه المراحل بالاعتماد على نسبة النمو المحققة مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات أسعار البترول إلى ثلاث مراحل وهي:**

المرحلة الأولى: تمتد من بداية السبعينات إلى سنة 1985، وهي فترة النمو الواسع والمكثف المدعم من تحسن شروط التبادل والديون الخارجية للجزائر، حيث في هذه المرحلة ازداد نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الثابتة بنسبة تزيد على 1.3%.

أما المرحلة الثانية من سنة 1986 إلى سنة 1999، : وهي فترة تراجع باستثناء سنة 1989 حيث عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نموا سلبيا، أما المرحلة الأخيرة فمن بداية 2000 إلى وقتنا الحالي وقد تميزت بالرجوع إلى النمو الإيجابي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وقد تراوحت نسبته حوالي 1.05 % في السنة.

وللإشارة عرف الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة قبل الشروع في الإصلاح فترتين مهمتين:

حيث تميزت الفترة الأولى 1962 – 1966 التي تلت استقلال البلاد وتميزت بفراغ النظرية الاقتصادية والنموذج المراد اتباعه، ورغم قصر مدتها إلا أنها مرحلة مهمة مهدت الظروف لعملية التخطيط المركزي، والتدخل الواسع والمهيمن للدولة رغم ضعف المقومات المالية وغياب البنى التحتية (5).

أما الفترة الثانية 1967 – 1969 التي تميزت عموما بالاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع الميادين بحيث تحتكر الإنتاج والاستثمار، من خلال الاعتماد على التخطيط والتسيير المركزي، اعتمدت خلالها الدولة على سياسة نشطة في مجال الاستثمار

في القطاع العمومي، الأمر الذي ترتب عنه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبنى التحتية [6]، أي بعبارة أخرى تميزت هذه الفترة بالاقتصاد الموجه مركزيا، وقد نفذت خلالها برامج طموحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أهمها تأميم الثروات الوطنية، وبناء قاعدة اقتصادية ترتكز على التصنيع.

خلال هذه الفترة عرفت الجزائر خلالها المخطط الثلاثي (1967 – 1969) الذي هو مخطط قصير الأجل حيث بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة 9.4 مليار دينار، أما تكاليف البرمجة فقدرت 19.58%، أي أن الاستثمارات الباقي إنجازها حوالي 10.52 مليار دينار[7].

في هذا المخطط تظهر الأهمية المعطاة للصناعة التي تعدت نسبة 49% من إجمالي الاستثمارات المخططة، وهذا ما يبين التوجه المختار من الجزائر المتمثل في التصنيع، وبناء قاعدة صناعية.

وعموما يمكن تقسيم أهم مراحل التنمية في الجزائر إلى ثلاث مراحل وهي:

أ. المرحلة الأولى: فترة النمو الواسع والمكثف من 1970 إلى 1985:

تميزت هذه المرحلة بحقن مكثف لرأس المال في الاقتصاد مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي، فما بين بداية المخطط الرباعي 1970 – 1973 ونهايته تضاعف رأس المال بـ 1.5، ووصل إلى 2.2% ما بين 1973 – 1977.

كما انتقل معدلها من 28.3% في المخطط الرباعي الأول إلى 40.4% في المخطط الرباعي الثاني 1974 – 1977، وقد وصل أقصاه سنة 1977 نسبة 42.6% و 47.8% سنة 1978.كما زاد الاستثمار خلال هذه المرحلة بمعدل 16% مقابل 7.3%بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي [8].

لقد اعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24.7% من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لنسبة 60% سنوات 1974، 1981 نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات التي بلغت 35.93، 46.04 دولارا على التوالي [9].

خلال هذه الفترة عرفت الجزائر خلالها عدة مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي والرباعي الأول والثاني هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية، والمخطط الخماسي الأول.

بالنسبة للمخطط الرباعي الأول (1973 – 1970) فقد بلغت الاستثمارات المخططة أكثر من 27 مليار دينار، وكان يهدف إلى تقوية بناء الاقتصاد الاشتراكي ودعمه وجعل

التصنيع من العوامل الأساسية للتنمية [10]، هذه الاستثمارات كانت موزعة كما يلي:

الجدول (1)

هيكل الاستثمارات في الرباعي الأول 1970 - 1973

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة
الصناعة	12.400	45
الزراعة	4.140	15
المرافق الأساسية	2.307	8
التعليم والتكوين	3.307	12
النقل	800	3
التجهيزات الاجتماعية	3.216	12
السياحة	700	2
التجهيز الإداري	870	3
المجموع	27.740	

المصدر: علي الناخ، إنشاء المخطط الرباعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص 10

إن الاستثمارات الإجمالية للفترة 1967 – 1978 بلغت 300 مليار دينار، كما أن معدلات الاستثمار شهدت تطورا متزايدا بحيث بلغت بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام 26.4% خلال المخطط الثلاثي، 33.5% في أثناء المخطط الرباعي الأول و 46.8% في أثناء المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) ، هذا الأخير بلغت الاستثمارات الإجمالية فيه حوالي 110 مليار دينار.

ومن خلال حصص القطاعات الاقتصادية تتضح الأهمية الكبيرة التي أعطيت لتنمية القطاع الصناعي (الصناعة الثقيلة والصناعة في المحروقات) حيث وصلت إلى 43.5 % من مجموع المخصصات.

ومنذ 1967 زادت الاستثمارات الحكومية الموجهة للصناعة بما فيها قطاع المحروقات التي وصلت إلى نسبة 61.1% من مجمل الاستثمارات في الفترة (1974 – 1977) ، بينما الزراعة لم تتعدّ 7.3% [11].

ويمكن تبيان حجم الإنفاق الاستثماري على الصناعة خلال الفترة 1967-1977 في الجدول الآتي:

الجدول (2)

الإنفاق الاستثماري على الصناعة خلال الفترة 1967– 1977

	المخطط الأول (1967 - 1969)		المخطط الثاني (1970 - 1973)		المخطط الثالث (1974 - 1977)	
	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
1.المحروقات (%)	42.6	51.1	37	47	40.6	48.6
2.الصناعات الثقيلة (%)	40.7	32.3	42	36.1	45.6	38.4
الحديد	23.5	22	17.3	16.5	13.3	13.5
صناعة الميكانيك، الصلب والكهرباء	3.9	1.6	11.6	8.8	14.1	10.1
الكيمياء	11.3	7.9	4.6	4.9	9	5.7
مواد البناء	2	0.8	8.5	5.9	9.2	9.1
3.المناجم والطاقة (%)	7.4	9	11.3	10.5	5.4	6.2
4.الصناعات الخفيفة (%)	9.3	7.6	9.7	6.4	8.4	6.8
المجموع (مليون دينار جزائري)	54000	48900	12400	20820	4800	7150

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1967 - 1978، ماي 1980، ص 22.

يتضح من الجدول أن:

- مجموعة الصناعات الثقيلة (القطاع الرائد، الشامل) يحتل الصدارة ضمن هيكل الاستثمارات غير أن هيكل الاستثمار الفعلي يظهر انحرافا نحو استثمار أكبر مما هو مخطط له في قطاع المحروقات، أي أن هذا الانحراف يمول من فروع أخرى، وهو ما يكون تحديا لنـــــــــــــــــموذج DE BERNIS ويجعل العلاقة بين التجربة الجزائرية والنموذج محل تساؤل.

- كما أنه ضمن مجموعة الصناعات الثقيلة، نالت صناعة الحديد حصة مهمة من الإنفاق الاستثماري، وكانت الأقل تأثرا بالانحراف بين الاستثمار المخطط والفعلي، وباعتبار أن جل إنتاج هذه الصناعة كان موجها نحو صناعة المحروقات؛ فإن تأثير الدفع الذي من المفروض أن تمارسه يصبح محل تساؤل.

- الصناعات الكهربائية والميكانيكية والتعدينية تبدو أقل حظا، فالحصة الهامشية التي حظيت بها تبدو مفارقة، وبخاصة أن الهدف منها بناء نظام إنتاجي مستقل، وهو ما يعني أن القاعدة الإنتاجية الصناعية كانت تابعة للسوق الدولية في إعادة إنتاجها، أي أن القطاع الذي كان مفروضا أن ينتج وسائل الإنتاج كان مهمشا بينما في النموذج يمثل نواة نموذج التنمية الجزائرية، وهذا ما يدل أن تطور هذين القطاعين كان خارج منطق نموذج DE BERNIS.

- توزيع الاستثمارات داخل قطاع المحروقات نفسه كان لصالح النشاطات الموجهة نحو التصدير على حساب النشاطات الأخرى، وعليه لم تكن هناك علاقة مهمة من حيث هيكل الاستثمارات بين نموذج DE BERNIS والتجربة الجزائرية، فتطور مصفوفة المدخلات والمخرجات لم يظهر اتجاهاً واضحاً نحو النجاح الاقتصادي باستثناء ارتفاع الإنتاج الخام في كل الفروع، والدور الرئيس الذي لعبه فرع المحروقات في التصدير [12].

أما المرحلة 1980 – 1989 التي يطلق عليها مرحلة التنمية اللامركزية فقد شهدت الجزائر خلالها عدة إصلاحات، تميزت بتخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وأعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطية والتجهيز، خلال هذه المرحلة لعبت الدولة دورا مهماً وجوهريا في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيس في الإنتاج، والعمالة، وخلق القيمة المضافة.

خلال الفترة 1980 – 1984 ونتيجة للتحولات الجديدة التي عرفها الاقتصاد الوطني و العالمي، تم اتخاذ إجراءات وإصلاحات تماشيا مع تلك التحولات، حيث شهدت إنجاز المخطط الخماسي الأول والذي تمحورت أهدافه الكبرى في توسيع الإنتاج الوطني وتنويعه وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة، مع بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة [13].

تضمن هذا المخطط برنامجين من الاستثمارات: الأول يتعلق بمجمل الباقي تنفيذه من الفترة السابقة المقدر بـ 79.5 مليار دينار من أصل مجموع الاستثمارات الباقية 196.9 مليار دينار أي بنسبة 40.37% وبنسبة 14.18% من مجموع الاستثمار المسطر، أما البرنامج الجديد فقد بلغت حصة الصناعة فيه 132.2 مليار دينار من إجمالي الاستثمارات الجديدة المقدرة بـ 363.6 مليار دينار بنسبة 36.35%، وبلغت فيه حصة المحروقات حوالي 49.3 %.

ما يلاحظ خلال هذا المخطط محاولة توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الأخرى غير المحروقات كالفلاحة، والسكن، والهياكل القاعدية رغم بقاء حصة الصناعة كبيرة من

خلال استحواذها على 211.7 مليار دينار من الإجمالي المقدر بـ 560.5 مليار دينار أي 38% من مجموع الاستثمارات.

حيث عرف الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة ارتفاع إذ انتقل من 25.98% من الناتج المحلي الخام سنة 1967 إلى حوالي 43% من هذا الناتج سنة 1986.وقد تطلّب هذا النموذج للتنمية استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية؛ إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978، كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28% سنة 1983، و هذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك.وبالمقابل عرفت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع إذ بلغت نسبة 17.52% سنة 1978 و 14.65% سنة 1981[14].

وهناك عدة عوامل يمكن إرجاعها لسبب غياب قطاع قاعدي في تجربة التنمية الجزائرية خلال هذه المرحلة نذكر منها:

- توسيع عقود المفتاح، في اليد والمنتوج في اليد.
- نقص التنسيق بين المتعاملين المحليين الذين يتعاملون مع السوق الدولية بدل السوق المحلية.
- إستراتيجية رأس المال الدولي الذي كان يفضل تطوير الصناعات الموجهة نحو التصدير.
- التأخيرات في الإنجاز وبخاصة في عقود المفتاح في اليد والمنتوج في اليد، (الكهرباء والميكانيك) ، هذه التأخيرات رفعت تكاليف الاستثمار.
- كما أن إنجاز عدة مخططات متتالية كانت توقعاتها غير صحيحة الأمر الذي يرفع من تكاليفها.

بفعل هذه العوامل أدى إلى ظهور نظام إنتاجي صناعي غير قادر على المنافسة سواء أكان في السوق الدولية أم السوق المحلية [15].

وعلى العموم يمكن القول إن سياسة التصنيع الثقيل في الجزائر أدت الى تبعية شديدة في العلاقات الاقتصادية التقنية والإنسانية والمالية مع الخارج، إلى جانب تدفق إنتاج غير كاف وباهظ الثمن على السوق المحلية، وهذا كله على أساس مبرر يستند في الأولوية المعطاة للصناعة الثقيلة الى إرادة اللحاق بركب الدول المتقدمة في أقرب الآجال، بتسريع

عجلة النمو عن طريق تطبيق سياسة تتبنى الأولويات نفسها التي عرفتها الرأسمالية الصناعية خلال القرن التاسع عشر في البلدان المتقدمة، أو تلك التي شجعها الاتحاد السوفييتي في فترة ما بين الحربين العالميتين، فإستراتيجية التصنيع الثقيل بالإتحاد السوفييتي أثبتت فشلها، لذلك كان يجب التخلي عن هذا النموذج الاشتراكي في التصنيع، كما أن نقل النموذج الصناعي الأوروبي الخاص بالقرن الماضي إلى الجزائر كان مستحيلا لأسباب عديدة نذكر منها؛ أن التراكم الإنتاجي في أوروبا استفاد من ظروف دولية مناسبة لأوروبا عبر مستعمراتها، كما يتميز المحيط الدولي الراهن بالمنافسة الشديدة، وغير المتكافئة بين بلدان العالم، كما أن وجود سوق داخلية وخارجية متنامية في أوروبا في القرن التاسع عشر أدى إلى نمو الاستثمارات في صناعة سلع التجهيز التي أسهمت بدورها في ارتفاع نمو الطلب الفعال مما أدى إلى تنشيط الاستثمارات في السلع الاستهلاكية، في حين عرفت الجزائر خلال السبعينات من هذا القرن مرورا بالثمانينات استثمارات في الصناعة الثقيلة ذات رؤوس أموال كبيرة مع مناصب عمل أقل نسبيا، دون أن تتمكن الحركة الاقتصادية وفق هذا الأسلوب من امتصاص الأيدي العاملة المتوفرة.كما يوجد كذلك فرق بين مستويات النمو الاقتصادي في أوربا آنذاك حيث كان يتوفر على إمكانيات مادية وبشرية مهمة مقارنة مع اقتصاد ضعيف في الجزائر وبلدان العالم الثالث عموم، خاضع في معظمه لسيطرة البلدان المتقدمة، إلى جانب الاختلاف في طبيعة الهياكل والنظم الاقتصادية والاجتماعية والدينية [16].

نضف إلى ذلك الاختلالات التوازنية التي عرفها نظام التسيير في هذه المرحلة وهي ثلاثة اختلالات:

أن هناك خللاً توازنياً في تسيير التنمية أي أنه اعتمد في المرحلة الأولى من التخطيط من سنة 1967 إلى سنة 1979 على الاستثمار واستخف بقواعد التسيير الاقتصادي لحساب قواعد التسيير الاجتماعي، أما المرحلة الثانية من سنة 1980 إلى سنة 1989 اعتمد على تحسين مستوى التسيير تحت شعار تثمين الطاقة مع إهمال واضح لحركة الاستثمار الإنتاجي.

إن هناك خللاً توازنياً في تسيير التجارة الخارجية من خلال هيمنة المحروقات على الصادرات، وأصبحت المورد المالي الخارجي الوحيد حيث بلغت نسبة المحروقات من الصادرات 97% وهذه النسبة تعبر عن عجز السياسة الاقتصادية عن تنويع الإنتاج الوطني، أما فيما يخص الواردات فاستمرت تبعية التنمية للخارج بنسبة 80% من وسائل الاستثمار ومن المعرفة التقنية والتكنولوجيا.

وهناك أيضا خلل توازني في استراتيجيات التنمية المطبقة في مجال تعبئة الموارد الوطنية المتاحة سواء أكانت مادية أم مالية أم بشرية؛ وهذا راجع إلى سوء تقدير أهمية القطاع الخاص الوطني المحلي و الخارجي، وهي استراتيجية تنموية أهملت إمكانيات القطاع الخاص واعتمدت كثيرا على إمكانيات القطاع العام [17].

ب. المرحلة الثانية: مرحلة تراجع النمو من 1985 إلى 1999:

جراء السياسات التوسعية المطبقة التي أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، وأدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاته في ظل ركود الإنتاج الوطني، وارتفاع معدلات المديونية، جعل الدولة تتخذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، هذه الإجراءات وفي ظل ظروف دولية ملائمة (ارتفاع النفط) أدت إلى تحقيق نتائج لا بأس بها من النمو وصلت حدود 5% خلال النصف الأول من الثمانينات.

لكن عند انهيار سعر النفط في النصف الثاني من الثمانينات ظهر خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، وهو ما جعل معدلات النمو سلبية لأول مرة بعد مرحلة مهمة من التطور في مجال النمو.

من خلال ما سبق فإن اعتماد الجزائر على البترول كمورد وحيد، وعدم وجود بدائل تستطيع من خلالها توفير مرونة في الصادرات، أي أن الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة اقتصاد قائم على الاستدانة وأن الوضع السابق افرز اختلالات كبيرة وضعف بنيوي لا يمكن معالجته ظرفيا بل يحتاج لإصلاح شامل بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

لقد كانت الإستراتيجية التنموية خلال1985 – 1989 تتمحور حول تنمية النشاطات في العمليات التعدينية، والصناعة الخفيفة، وتنظيم الإنتاج الموجه نحو صنع التجهيزات التكرارية، ويتضح أن الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية كانت حوالي 56.6%بالنسبة للقطاعات المنتجة و 48.4% بالنسبة للمنشآت الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، حيث بلغت الحصة المالية الممنوحة لقطاع الفلاحة 79 مليار دينار ما يعادل 15% من النفقات الإجمالية المقررة [18].

أما فترة (1990 – 1999) تميزت بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، خلالها عرفت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الجوهرية إضافة إلى لجوئها إلى المؤسسات المالية الدولية، حيث يظهر السياق التاريخي للإصلاح في الجزائر وجود ثلاث فترات انتقال ضمن إطار برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي:

الفترة الأولى والتي أطلق عليها بفترة الإصلاحات المحتشمة، عرفت أول اقتراب

للجزائر من المؤسسات المالية الدولية من خلال برنامجين مدعمين من طرف صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989 – 1991، اعتمدت فيه الجزائر على سياسة صارمة لإدارة الطلب من خلال تخفيض العملة الوطنية.

هذه الأخيرة صاحبتها سياسات أخرى كتحرير التجارة، وتعديل سعر الصرف الاسمي، وامتصاص السيولة، وخفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60%.

الفترة الثانية 1992 – 1993 التي أطلق عليها بفترة التردد والتراجع في الإصلاح، ظهر جليا تناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية، والتردد في تعديل سعر الصرف، ففي الوقت الذي عادت فيه الاختلالات الاقتصادية في الظهور، ساد مسار الإصلاح طابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، لذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات، حيث زادت نسبة الاستهلاك العمومي بـ 2% من إجمالي الناتج الإجمالي وارتفع الاستثمار الحكومي إلى 6% سنة 1994، كما انخفضت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج الإجمالي، إضافة إلى ذلك وبسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي أثر على الصادرات البترولية تعرضت الميزانية العامة لعجز قدره 10% سنة 1993.

الفترة الثالثة 1994 – 1998 والتي أطلق عليها بفترة الإصلاحات المتسارعة؛ حيث أجبرت الجزائر على إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي سنتي 1994 و 1995، هاتين الأخيرتين كانتا تهدفان الى تخفيض قيمة الدينار، حيث تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون.

لقد أبرمت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاقية الامتثال في شهر أفريل 1994، على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذه من خلال برنامج للاستقرار الاقتصادي مدته سنة، متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات، حيث هدف الأول إلى إعادة التوازنات الداخلية والخارجية من خلال القروض المتأتية من طرف البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، وكذلك العمل على تقليص الاختلالات الداخلية، وتهيئة الظروف للبرنامج الثاني، وقد اعتمدت عدة إجراءات منها تقليص العجز الميزاني، ورفع الدعم على أسعار مواد الاستهلاك الواسع، وتخفيض الدينار، وتحرير معدلات الفائدة ومعدلات إعادة الخصم...أما برنامج التعديل الهيكلي فكان يسعى لهدفين رئيسين الأول قصير المدى، والآخر طويل.

بالنسبة للأهداف القصيرة المدى لبرنامج التعديل الهيكلي فتتمثل في تخفيض الطلب الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية، والإصلاحات الجبائية، وهذا التخفيض يكون

من خلال إعادة النظر في سياسة القروض؛ برفع نسب الفائدة حتى تكون جذابة لتشجيع الادخار الفردي والجماعي، وبالتالي تقليص الكتلة النقدية.

أما الأهداف الطويلة؛ فتتمثل في تطوير الصادرات خارج المحروقات، وكذا رفع القيود على القطاع الخاص مع تشجيع الاستثمار الخاص، ومحاولة جلب تحرير حركية رؤوس الأموال الخارجية.وفي العموم ترتكز السياسة الاقتصادية والنقدية في إطار برنامج التثبيت على تحقيق الأهداف الآتية [19]:

- الحد من توسع الكتلة النقدية، بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلي 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة) [20].

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17 % في افريل 1994 (1دولار مقابل 36 دج) ، بقصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق السوداء، تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف.

- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994، 6% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.

- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، و بالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات، وتحسين فعالية الاستثمار، بالرفع من إنتاجية رأس المال، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة [21].

- جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%.

- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%، وتوفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية.

أما أهداف برنامج التعديل الهيكلي 1995 - 1998 فيتمثل في إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، ومن أهدافه: [22]

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.

- يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بحيث سينخفض العجز من 6.9% من الناتج المحلي في 1994 – 1995 و إلى 2.2% خلال 1997 – 1998.

- توزيع الموارد مع مراعاة القطاع الإنتاجي، ودعم زيادة الاستهلاك للفرد الجزائري خلال فترة البرنامج، مع تفضيل للاستثمارات المباشرة الإنتاجية خارج المحروقات، مع إنجاز برنامج توسيع لقدرات تصدير الغاز، بمشاركة رأس المال الأجنبي.

كذلك من إصلاحات هذه المرحلة تطبيق عمليات الخصخصة؛ والتي تعني التحول الجزئي أو الكلي للملكية من المؤسسات التابعة للقطاع العام إلى الخاص [23].

لقد عرفت نفقات التجهيز انخفاضا بسبب انخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي بحيث انتقلت من 42.2% من هذا المجموع سنة 1993 إلى 24% سنة 1998.أما نفقات التسيير فقد عرفت ارتفاعا يمكن ترجمته بارتفاع نسب الأجور و الرواتب التي ارتفعت بنسبة 1.9% من سنة 1993 إلى سنة 1998، وفوائد الديون بنسبة 6.2% خلال نفس الفترة.

ورغم الإصلاحات المنتهجة آنذاك و التي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التشغيل.وعليه تقهقرت الحالة العامة للنمو الاقتصادي وللتشغيل، نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة، و منه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة، و بذلك وصلت معدّلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28% سنة 1998. أما عن النمو الاقتصادي فقد عرف في هذه الفترة معدلات سالبة (– 1% سنة 1988، – 1.2% سنة 1991، – 0.9% سنة 1994) ، والشيء نفسه يمكن قوله عن معدّلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1992 إذ بلغت حوالي 31.66%. غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة، نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، إذ بلغ نسبة 98.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد آنذاك، و هذا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازني[24]. رغم أن أواخر المرحلة عرف نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي؛ بسبب تحسن أسعار المحروقات، ولم يكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي، أو نتيجة الرشاد المالي كانخفاض معدلات التضخم إلى

أدنى مستوى ممكن والتي قاربت 0.34% وانخفاض معدلات الفائدة إلى 6% بعدما كان 21% سنة 1994.لكن من جهة أخرى فإن هذه النتائج تتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلي؛ أما ما تعلق بجانب العرض الكلي فإن المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل بسبب ضعف الاداء الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء المحروقات [25].

فالهيكل الصناعي الجديد مع مكونات الصناعة الخفيفة أعاق نشوء القطاع الخاص في الصناعة، وفي الوقت نفسه فهي تعني إهمال مشروع الصناعة الأساس أي الصناعات المصنعة.

أنشأت هذه السلبيات ظواهر قلصت القطاع العمومي الصناعي، تجلت في عدم الاستثمار في أعقاب انسحاب الخزينة من التمويل؛ نظرا لندرة الموارد بفعل انخفاض أسعار البترول منتصف الثمانينات، وتعرض الصناعة للمنافسة من الواردات، وهذه الاعتبارات كانت لسوء الحظ غائبة في إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي في الجزائر [26].

بالنسبة للإصلاحات فبالرغم من أن الاختيارات الواجب اعتمادها قد تم تحديدها بوضوح؛ فإن وسائل تحقيقها المجسدة في المؤسسات المكلفة بتنفيذها (الإدارة، البنوك، العدالة، الجباية...) تبين أنها غير متكيفة من حيث طبيعتها، ومن حيث ذاتيتها، كما أن الاقتصاد الوطني أسيرٌ للمصالح الفئوية و الريوع المكتسبة وتباطؤ في تنفيذ القوانين التشريعية و التنفيذية خوفا من زيادة تفاقم الشرخ الاجتماعي، بالإضافة إلى العوائق البيروقراطية، وعدم تكيف منظومات التمويل التي أثرت على الاستثمار، و الذي يبقى جزء كبير منه حكرا على السلطات العمومية بالرغم من الحوافز العديدة الموجهة لتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛ على خلفية جمود في اتخاذ القرارات وتباطؤ في إدارة الإصلاحات و استكمالها، وهذا ما دفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى رفض الاستثمار؛ في غياب الشفافية، والحصول على ضمانات و تسهيلات من السلطات العمومية لإقامة المشاريع، و تبقى هذه الأخيرة عبارة عن رهون أمام منظومة غير فعالة وغالبا ما تكون مرتشية.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فإنه بالرغم من الإجراءات المتخذة من أجل تنويع الصادرات؛ فإن سعر البترول يبقى المحدد المسيطر على رصيد ميزان المدفوعات بنسب تتعدى 97% وهذا ما يؤكد على قصر الإصلاحات، وأن سياسة الاعتماد على إيرادات المحروقات وتركيز التعامل مع الاتحاد الأوربي دون تنويع التعامل مع دول أخرى في مجال الاستيراد× من أكبر السلبيات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

أما الوضع الاجتماعي المزري؛ فيعد مؤشرا كافياً للحكم على مدى فعالية الإصلاحات

الاقتصادية التي كانت تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي، من المفروض أن يستفيد منه المجتمع بالدرجة الأولى، وهو عكس ما يثبته الواقع من انتشار للفقر والحرمان، وظهور عدد من الآفات الاجتماعية [27].

ت. المرحلة الثالثة: مرحلة عودة النمو من 2000 الى 2014.

رغم الإصلاحات الذي تناولناها سابقا فهي تبقى دون التطلعات، صحيح أنها سمحت بإعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى لكنها لم توفر كل الشروط الضرورية لوضع منظومة للاستثمار، ولاستحداث الثروات ومناصب الشغل بشكل دائم، لهذا حاولت الحكومة القيام بإصلاحات جديدة تهدف إلى إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية، لتمكينها من التطور والتأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد منفتح، هذه المرونة تستهدف التعبئة الحقيقية للاستثمار بكل أشكاله، وكذا الطاقات الفنية، والمادية، والبشرية.

فارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.3% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003.

وانطلاقا من سنة 2001 قامت الجزائر بإطلاق ثلاثة برامج استثمارية واسعة هي: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004، وبرنامج دعم النمو 2005 – 2009، والبرنامج المكمل لدعم النمو الاقتصادي 2010 – 2014، وقد كان لهذه البرامج الأثر الواسع على جل القطاعات الاقتصادية؛ ففي هذه الفترة عرفت الجزائر إنفاقا عموميا منقطع النظير منذ الاستقلال من حيث المبالغ التي تم تخصيصها في هذا الإطار ما مجموعه 222 مليار دولار، وقد وصلت نسبة هذا الإنفاق إلى نسب عالية من الناتج المحلي الخام.

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 ملايير دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار او ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا [28].

يتمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والنقل والمنشآت، وتحسين المستوى المعيشي والتنمية المحلية...ومن بين أهداف هذا البرنامج يمكن ذكر ما يأتي:

إنهاء العمليات التي هي في طور الانجاز، إعادة الاعتبار للبنى التحتية وصيانتها، توفير الوسائل وقدرات الإنجاز ولاسيما الوطنية، وقد مس هذا البرنامج مختلف القطاعات الاقتصادية [29].

- العمل على دعم الأنشطة الإنتاجية حيث خصص للفلاحة برنامج قدرت تكلفته بحوالي 65 مليار دج (0.86 مليار دولار) ، أما الصيد والموارد المائية فحوالي 9.5 مليار دج (0.12 مليار دولار) .

- التنمية المحلية والبشرية حيث قدرت حصة التنمية المحلية حوالي 113 مليار دج (1.5 مليار دولار) ، أما التشغيل والحماية الاجتماعية فقدرت تكلفته حوالي 16 مليار دج (0.21 مليار دولار) .

- الخدمات العامة وتحسين المعيشة خصص له مبلغ 210.5 مليار دج (2.8 مليار دولار) توزعت على النحو الآتي: 142.9 مليار دج للتجهيزات الهيكلية، 1.7 مليار دج لتأمين الموانئ والمطارات والطرقات 10 مليار دج للاتصالات، 22.22 مليار دج لأحياء الفضاءات الريفية وبالجبال والهضاب العليا والواحات.

- تنمية الموارد البشرية وقد قدرت تكلفة البرنامج حوالي 90.3 مليار دج (1.2 مليار دولار) .

كما رافق هذا البرنامج وبهدف الحصول على نتائج مرضية مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية تظهر في الجدول الآتي:

الجدول (3)

أهم التعديلات المؤسسية والهيكلية خلال 2001 - 2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة الشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0,5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0,7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

Source: Bilan du Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes, Septembre 2001 à Décembre 2003 , p 20

من خلال هذا البرنامج الذي يمكن اعتباره أداةً مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت الجزائر بها قصد إنشاء محيط ملائم لاندماج البلد في الاقتصاد العالمي، صحيح أن هذا البرنامج ورغم ضخامته لن يحل كل المشكلات المسجلة على مستوى الاقتصاد لكنه حاول ولو التخفيف منها على الأقل.

لقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 حوالي 478 مليار دج وكانت هيكلة الاستثمارات على النحو التالي:

تحسين ظروف المعيشة 155 مليار دج، البنى التحتية 124 مليار دج، الأنشطة المنتجة 74 مليار دج، حماية الوسط 20 مليار دج، الموارد البشرية والحماية الاجتماعية 76 مليار دج، البنى التحتية للإدارة 29 مليار دج، وعند أواخر ديسمبر 2003 كانت حصيلة المشاريع كما في الجدول الموالي:

الجدول (4)

حصيلة المشاريع أواخر ديسمبر 2003

القطاعات	المشروع
الموارد المائية	4386
السكن والعمران	2448
الاسغال العمومية	1868
الفلاحة	1596
البنى التحتية للشباب	1134
التعليم	1046
الاتصالات	564
الصحة	545
الصيد	330
الحماية الاجتماعية	223
الطاقة	167
البنى التحتية للثقافة	162
البنى التحتية للادارة	982
التعليم العالي والبحث العلمي	149

القطاعات	المشروع
التكوين المهني	174
البيئة	99
الصناعة	59
التعليم عن بعد	33
النقل	9
مجموع المشاريع	16063

Source: Services du chef du gouvernement, "Le plan de la relance économique 2001- 2004, les composantes du programme", P 2.

أما نسب المشاريع المنفذة فكانت: 73% من المشاريع منجزة أي حوالي 11811 مشروع، 26% في طور الانجاز أي حوالي 4093 مشروع، 1% في طور الانطلاق أي حوالي 159 مشروع.

ومن نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي أن النمو الاقتصادي تحسن مقارنة بالسنوات الماضية، بلغ خلال 2001 – 2004 في المتوسط حوالي 6.5% والذي تحقق أساسا بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية وكذا الخدمات، ومن حيث القيمة المضافة الإجمالية فإن مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال 1990 – 2003 كانت في الجدول التالي:

الجدول (5)

نسبة نمو القيمة المضافة خلال الفترة 1990 - 2003

	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
القيمة المضافة %	8,6	18,6	30	13	29

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول فإن مساهمة النشاطات المنتجة في النمو خلال هذه الفترة مازالت تحكمها المحروقات 30% وقطاع الخدمات 29%.

ـ برنامج دعم النمو الاقتصادي من 2009 – 2005

البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له

بمبلغ 8705 ملايير دينار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية.أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9680 مليار دينار، حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية، ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى [30].

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ 4202.7 مليار دينار جزائري (حوالي 57 مليار دولار) **مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية هي**:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 1908.5 مليار دينار جزائري (25.9 مليار دولار) ، ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية يقدر المبلغ المخصص له 1703.1 مليار دج (23 مليار دولار) ، أي40.5% من إجمالي البرنامج.

- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري: استفادت من 337.2 مليار دج (4.56 مليار دولار) ، وهو ما يمثل 8%من إجمالي البرنامج.

- القطاع الإداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير أهم الهيئات الحكومية وإصلاحها على غرار: الداخلية، العدالة، المالية، تصل قيمته 203.9 مليار دج (2.73 مليار دولار) ، ما يعادل نسبة 4.8% من البرنامج التكميلي.

- قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال استفاد من 50 مليار دج (0.69 مليار دولار) ، ما يعادل نسبة 1.2% من البرنامج التكميلي [31].

وقد كانت المبالغ المخصصة للبرنامج خلال الفترة كما يأتي:

الجدول (6)

المبالغ المخصصة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي خلال 2005 - 2009

المشاريع	المبلغ بمليار دج	النسبة المئوية
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها:	1908.5	45
السكنات	555	
الجامعة	141	

المشاريع	المبلغ بمليار دج	النسبة المئوية
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58.5	
الصحة العمومية	85	
تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127	
الشباب والرياضة	60	
الثقافة	16	
إيصال الغاز والكهرباء	65	
أعمال التضامن الوطني	95	
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1	
انجاز منشات للعبادة	10	
عمليات تهيئة الإقليم	26.4	
برامج بلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الجنوب	100	
تنمية مناطق الهضاب العليا	150	
ثانيا: برنامج تطوير المنشات الأساسية، منها:	1703.1	40.5
قطاع النقل	700	
قطاع الأشغال العمومية	600	
قطاع المياه	393	
قطاع تهيئة الإقليم	10.15	
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها.	337.2	8
الفلاحة والتنمية الريفية	300	
الصناعة	13.5	
الصيد البحري	12	
ترقية الاستثمار	4.5	
السياحة	3.2	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية	4	

المشاريع	المبلغ بمليار دج	النسبة المئوية
رابعا: تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9	4.8
العدالة	34	
الداخلية	64	
المالية	65	
التجارة	2	
البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	16.3	
قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
خامسا: برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.1
المجموع البرنامج الخماسي 2005 2009	2202.7	100

المصدر: مجلس الامة (2005) ، «البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005 - 2009»، ص ص 6،7.

من خلال الجدول السابق يتضح سعي الدولة تطبيق إستراتيجية إنعاش محاولة مواصلة النمو، وتحسين مستوى المعيشة، حيث خصص لهذه الأخيرة 45.5% من مجموع الاستثمارات، مع توجيه نفقات الميزانية باتجاه الاستثمار في المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%.

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي** بقوام مالي إجمالي قدره 21214 مليار دينار، ما يعادل حوالي 286 مليار دولار بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9680مليار دينار، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دينار، ما يعادل 155 مليار دولار [32].

تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري (129.9 مليار دولار) ، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج (110.16 مليار دولار) ، بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.

- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل: استفادت من 3500 مليار دج (45.9 مليار دولار) ، ما يمثل نسبة 16.05%من إجمالي البرنامج.

وعموما يمكن القول إن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر، يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي، ومستويات التشغيل (33).

لقد اعتمدت الجزائر مخطط إنعاش اقتصادي بقرابة 10 ملايير دولار ما بين 2000 و 2004 كوسيلة تسمح بتنشيط الاقتصاد، وكان الهدف منه اعتماد مقاربة كينيزية لدعم المؤسسات الجزائرية وتحفيز الطلب في السوق، وإعادة الاقتصاد الوطني، واستعادة المؤسسات لنموها للشروع في إحلال الواردات.ولكن مع ارتفاع نسبة النفقات العمومية برزت عدة اختلالات، من بينها عجز المؤسسات الجزائرية عن الإنجاز، ووضعيتها السيئة رغم عودة السلطات إلى خيار مسح الديون وإعادة رسملتها، فقد خصصت الدولة ميزانية إضافية قاربت إلى غاية 2008 حوالي 800 مليار دينار لمسح ديون المؤسسات وإعادة رسملة البنوك، كما خصصت سنويا بين 2001 – 2008 ما بين 5 إلى 16 مليار دولار لاستيراد مواد تجهيز ومواد موجهة لأدوات الإنتاج.

وعلى الرغم من ضمان استمرارية النفقات العمومية، مع تخصيص أكثر من 160 مليار دولار في برنامج دعم النمو الاقتصادي ما بين 2005 – 2009، فإن النتائج كانت سلبية.

فقد تم الكشف عام 2008 عن عمليات إعادة تقييم للمشاريع المعتمدة في برامج دعم النمو تفوق 40 مليار دولار، وتأخر في الإنجاز في عدد من المشاريع الإستراتيجية، فضلا عن ذلك، سجل أمام عجز المؤسسات الوطنية، استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات والمشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية، وتهميش الوطنية منها حتى على مستوى المناولة.

وبالمقابل فقد حدث تفكيك صناعي كبير في الجزائر تجلت معالمه في انتقال نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي من 15% وسط الثمانينيات إلى 5.5% فقط سنة 2006، هذا الانخفاض عمل لصالح المحروقات، فضعف نمو القطاع نسبة لنمو الاقتصاد ككل استمر في زيادة التفكيك الصناعي.

كما أنه خلال المرحلة 1999 – 1987 كان النمو المتوسط للصناعات التحويلية العمومية يقدر بـ 2.7 – % باستثناء عام 1998، فقد عرفت الصناعات التحويلية العمومية نموا سلبيا منذ 1989، فمؤشر إنتاجها سنة 2006 كان 65% فقط من ذلك التاريخ، **كما أن التفكيك الصناعي للقطاع العمومي أدى إلى**:

- الجلود والأحذية والنسيج والملابس فقدت على التوالي 90% و 77% من إنتاجهما.

- التعدين ومواد البناء والخشب والفلين فقدت ما بين 43% و 47% من حصتها بين الفترتين.

- صناعات الصلب والمنتجات التعدينية والميكانيكية والكهربائية، شهد مؤشر إنتاجها انخفاضاً بـ 60 % ما بين 1989 و 2006.

وما بين الفترتين 1990 – 1999 و2000 – 2006 كان هيكل الصناعة خارج المحروقات (العمومية والخاصة) يتأرجح من الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الخفيفة، ففي الواقع الصناعات الثقيلة التي يمكن أن نضيفها لفروع صناعات الصلب والمنتجات التعدينية والميكانيكية والكهربائية التي انتقلت حصتها من القيمة المضافة الكلية للصناعة خارج المحروقات من 22% إلى 13% ما بين 1990 – 1999 و2000 – 2005، بالمقابل الصناعات الزراعية انتقلت حصتها في الفترة نفسها من 33% إلى 41%، أما القطاع العام يبقي يهيمن على المناجم والمحاجر، وصناعات الصلب والمنتجات التعدينية والميكانيكية والكهربائية، ومواد البناء والكيماويات، البلاستيك والصناعات المتنوعة.

3. النتائج والاقتراحات:

رغم تنفيذ السلطات الجزائرية لتلك البرامج الاستثمارية الضخمة والتي أدت إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفياً لارتباطه بعوامل خارجية وبالأخص قطاع المحروقات بالإضافة إلى اختلالات أخرى يمكن إبرازها في النتائج التالية:

- إن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات كبيرة وضعف بنيوي لا يمكن معالجته ظرفيا بل يحتاج لإصلاح شامل بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

- إن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري كانت نتاج الانعكاسات العالمية أكثر منها لدوافع داخلية؛ لكون هذه الإصلاحات تحمل بين طياتها عدداً من المتناقضات مع الواقع الجزائري وهذا ما حد من فعاليتها.

- إن النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة التنمية في الفترة الأخيرة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فالزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي، بسبب المشكلات الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع الإنتاجي.

- بالرغم من تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، فإن الدولة لم تستفد من التجربة التنموية السابقة في تحسين الهدف التنموي، حيث مازالت تعاني من عدم القدرة على إنجاز المشاريع في آجالها المطلوبة.

- إن حرص السلطات على تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لم يرافقه الحرص نفسه، فيما يخص تنفيذ مسار الإصلاحات الاقتصادية وإكماله، الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات من القرن العشرين حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي تباطؤاً إن لم نقل توقفا خلال الفترة نفسها مما أدى إلى تقليل فعالية هذه السياسة؛ إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتسم بنقص كفاءة وفعالية القطاع الصناعي، وعدم مسايرة المنظومة المصرفية والأجهزة الإدارية الحكومية للتطورات الاقتصادية؛ سيؤدي حتما إلى التقليل من النتائج المترتبة عن هذا الإنفاق.

- إن تأثير سياسات الإنفاق المنتهجة منذ سنة 2000 على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف وغير مستدام؛ إذ أن معدل النمو يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

- حدث تفكيك صناعي في الجزائر تجلت معالمه في انتقال نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي من 61%خلال منتصف الثمانينات إلى5.5% سنة 2006، هذا الانخفاض عمل لصالح المحروقات.

وعلى ضوء النتائج السابقة الذكر نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تنفيذ البرامج الاستثمارية مع مرافقتها بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في إصلاح المنظومة المصرفية وتحديث الإدارة.

- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يتطلبها كل قطاع، وذلك من خلال سياسة طويلة المدى مع التركيز على القطاعات الإنتاجية، وكذلك الاهتمام بالابتكار والتطوير.

- ضرورة بناء استراتيجيات تنموية ذاتية تتوافق مع الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية للجزائر.

- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري للوصول للرشادة الاقتصادية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الرجوع إلى تعاليم الدين الإسلامي، وبخاصة أننا نرى أن مشكلة التنمية في جزء كبير منها هي مشكلة أخلاقية أكثر منها استثمار وموارد، وبخاصة إن مظاهر الفساد والبيروقراطية واللامبالاة منتشرة بشكل واسع في الجزائر.

الهوامش:

1. - Mohamed el Hocine BENISSAD: Economie de développement de l'Algérie, Alger, OPU, 1982, p. 142.
2. - Samir AMIN: L'accumulation a l'échelle mondiale, éditions Anthropos. Paris et SFAN Dakar,1970.
3. عبد الله منصوري : السياسة النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات: حالة اقتصاد صغير مفتوح، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005 – 2006، ص 240 – 242.
4. محمد مسعي : سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد 10، 2012، ص 148 – 149.
5. عبد الطيف بن اشنهو : تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر من 1962 الي 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص012.
6. احمد هني : اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 08.
7. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1967 – 1978، ماي 1980، ص 22.
8. - Yousef BENABDALLAH : Rente et désindustrialisation, confluence méditerranée, Numéro 71 , 2009,p 87.
9. عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، ص6
10. علي الناخ، إنشاء المخطط الرباعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص 10.
11. - Plan quadriennal 1974- 1977, rapport général.
12. - Mustapha MEKIDECHE : le secteur des Hydrocarbures, OPU, Alger, 1983, P 47.
13. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر

1990 – 2004، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 – 2006، ص 351.

14. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980 – 1984، 1985، ص50.

15. عبد الله منصوري، مرجع سابق، ص 240 – 242.

16. مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 120 – 121.

17. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 292 – 293.

18. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني –1985 1989، ص177.

19. الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومه، الجزائر، 1996، ص204.

20. - Société Interbancaire De Formation, Conférence, Système Bancaire Algérien, P90 .

21. - Mohamed el Hocine BENISSAD : L'ajustement structural- OPU, Alger- 1999- p 59- 64.

22. - Karim NASHASHIBI: F M I , Algerie , Stabilisation Et Transition a L Economie de Marche ,Memorandum sur les politiques économiques et financières de l Algérie pour la période Avril1995- Mars1998, P12- 16.

23. Youcef BENABDALLAH : Economie rentière et surendettement, spécificité de l'Algerian disease, these doctorat, Université Lyon 2 ,1999.

24. عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، مرجع سابق، ص6.

25. بن علي، بلعزوز، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، مداخلة في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية: واقع وآفاق، 2004، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 13 – 14.

26. - Youcef BENABDALLAH: op cit, p 90- 91.

× 60 بالمئة من استيرادات الجزائر من الاتحاد الاوروبي، اغلبها مواد اساسية غير منحلة محليا في مقدمتها المواد الغذائية.

27. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، (غير منشور) ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003، ص 323 – 325

28. محمد مسعي، مرجع سابق، ص147.

29. - Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001- 2004, les composantes du programme , P 6-7.

30. محمد مسعي، مرجع سابق، ص 147.

31. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائري الفترة 2000 – 2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص47.

32. محمد مسعي، مرجع سابق، ص 147.

33. نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 48.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. الخالدي، الهادي، (1996)، «المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي»، دار هومه، الجزائر.
2. الناخ، علي، (1971)، «إنشاء المخطط الرباعي»، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
3. بلعزوز، بن علي، كتوش، عاشور، (2004)، «دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية»، مداخلة في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية: واقع وآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر.
4. بن اشنهو، عبد اللطيف، (1982)، «تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر من 1962 الى 1980»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. بن هنية، مختار، (2008)، «استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية»، اطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
6. بوفليح، نبيل، (2013)، «دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائري: الفترة 2000 – 2010»، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09.
7. حسن بهلول، محمد بلقاسم، (1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8. دراوسي، مسعود، (2006) ، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 – 2004»، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
9. ساكر، محمد العربي، (2003) ، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، (غير منشور) ، جامعة بسكرة، الجزائر.
10. شيبي، عبد الرحيم، بن بوزيان، محمد، شكوري، سيدي محمد، (2009) ، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي 16 لمنتدى البحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر.

11. مجلس الأمة، (2005) ، «البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005 – 2009»، الجزائر.

12. مسعي، محمد، (2012) ، «سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو»، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد العاشر.

13. منصوري، عبد الله، (2006) ، «السياسة النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات: حالة اقتصاد صغير مفتوح»، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.

14. هني، احمد، (1993)، «اقتصاد الجزائر المستقلة»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

15. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، (1980) ، «ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1967 – 1978».

16. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، (1985) ، «التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980 – 1984».

17. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، (1990) ، «التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989».

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *AMIN, Samir, (1970), «L'accumulation a l'échelle mondiale», éditions Anthropos, Paris et SFAN Dakar.*

2. *BENABDALLAH, Yousef (2009), «Rente et désindustrialisation», confluence méditerranée, Numéro 71.*

3. *BENABDALLAH, Youcef, (1999), «Economie rentière et surendettement, spécificité de l'Algerian disease», thèse doctorat, Université Lyon 2.*

4. *BENISSAD, Mohamed el Hocine, (1999), «L'ajustement structural», OPU, Alger.*

5. *BENISSAD, Mohamed el Hocine (1982), «Economie de développement de l'Algérie», Alger, OPU.*

6. *Plan quadriennal 1974-1977, rapport général.*

7. *MEKIDECHE, Mustapha, (1983), «le secteur des Hydrocarbures», OPU, Alger.*

8. *NASHASHIBI, Karim (1998), «FMI, Algérie, Stabilisation Et Transition a L Economie de Marche, Mémorandum sur les politiques économiques et financières de l Algérie pour la période Avril 1995- Mars1998».*
9. *Services du chef du gouvernement, «Le plan de la relance économique 2001- 2004, les composantes du programme».*
10. *Société Interbancaire De Formation, Conférence, Système Bancaire Algérien*